وفقًا للإجراءات اللائحية

الغانم: نسعى لطرح قانون «البدون» على المجلس وحسمه بالتصويت حتى لو فض دور الانعقاد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن عدم اكتمال نصاب اجتماع لجنة الشؤون الداخلية والدفاع امس لن يثني المجلس عن السعي إلى مناقشة قانون البدون وحسمه بالتصويت حتى لو تم فض دور الانعقاد وذلك وفقا للإجراءات الدستورية واللائحية.

وأوضح الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة امس أن قانون البدون الذي قدمه وأعضاء آخرون في غاية الأهمية ويجب الانتهاء منه قبل نهاية هذا المجلس، لافتًا إلى أن رئيس لجنة الداخلية والدفاع أبلغه عدم اكتمال نصاب اجتماع اللجنة بسبب إصابة بعض أعضائها بمرض كورونا.

وذكر الغانم" هذا ليس عذرًا لهم، وعلى اللجنة أن تجتمع وترفع تقريرها سواء بالموافقة أو الرفض، وفض دور الانعقاد لا يعني عدم التمكن من مناقشة هذا الموضوع بل سيناقش بإذن الله سواء في اجتماع غير عادي وفق الإجراءات الدستورية واللائحية المتبعة وليحسم الأمر بالتصويت".

وأشار الغانم إلى أن هناك العديد من المشاورات واللقاءات بين مقدمي القوانين المتعلقة بالبدون لتقريب وجهات النظر المتباعدة بين القوانين المطروحة.

وقال الغانم" هناك 3 قوانين شبه متشابهة إلى حد كبير، ونحن نريد العنب وليس الناطور، ونريد قانونًا يحافظ على هويتنا الوطنية ويضع حلًا جذريًا لهذه المشكلة ولا نسعى لظلم أي فئة مهما كانت بعكس ما يحاول البعض أن يشيعه لأنه هو المستفيد من الأوضاع الحالية".

وأكد الغانم أن القانون يجب أن يكون واضحًا، وأن مشكلة البدون يجب أن تنتهي بحلول جذرية، وأن الهوية الوطنية ليست سلعة تباع وتشترى، وأن هناك مستحقين مظلومين وفق الأوضاع الحالية.

وقال الغانم" أدعو الجميع قبل أن يبدي رأيه في أي قانون على الأقل أن يقرأه، لأنه تصلني بعض الاستفسارات وأقرأ بعض التعليقات التي تدل بوضوح جلي بأنهم لم يطلعوا أو يقرأوا هذا القانون".

وأضاف الغانم" هناك أناس لديها ملاحظات سواء مؤيدة أو معارضة ونحن في دولة ديمقراطية ويحسم الموضوع بالتصويت في مجلس الأمة، وعندما نتحدث عن مشاورات فما يتم الاتفاق عليه يقلل من هذه الخلافات لكن ما هو مختلف عليه ولم يتم التوافق بشأنه يحسم بالتصويت داخل قاعة عبد الله السالم".

ودعا الغانم أعضاء لجنة الداخلية والدفاع إلى الإسراع في الانتهاء من قانون البدون ورفعه للمجلس بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى الدعوة لاجتماع غير عادي لمناقشة هذا القانون.

من جهة أخرى، أعلن الغانم توجيهه امس دعوة لحضور الجلسة الخاصة التي ستعقد اليوم والتي سيتم خلالها مناقشة المداولة الثانية لقانوني الإفلاس وهيئة شؤون الزراعة إضافة إلى قوانين الإدارة العامة للتحقيقات والخطوط الجوية الكويتية والتركيبة السكانية وذوي الإعاقة. وأضاف الغانم" غدًا سأوجه الدعوة للجلسة الخاصة التي ستعقد غدا ويعتمد على ما انتهت منه اللجان التي عقدت امس، فسأعلن عن مواضيع جلسة الأربعاء اليوم إن شاء الله". وردًا على سؤال صحفي بشأن إجراءات الحضور للجلسة ذكر الغانم أنه بانتظار انتهاء كامل المسحات حيث ستقوم وزارة الصحة بإرسال كشف بالمسموح لهم حضور الجلسة وغير المسموح لهم بسبب الإجراءات الصحية البروتوكولية، مضيفًا" ستخبر وزارة الصحة والمجلس المصابين بذلك، وإن شاء الله يوم الخميس سيكون فض دور الانعقاد".

■ رئيس «الداخلية والدفاع» أبلغني بعدم اكتمال نصاب اجتماع اللجنة بسبب إصابة بعض أعضائها بـ«كورونا»

مرزوق الغانم متحدثاً إلى الصحافيين

■ ختام دور الانعقاد لا يعني عدم التمكن من مناقشة هذا الموضوع بل سيناقش بإذن الله

■ هناك ثلاثة قوانين شبه متشابهة إلى حد كبير ونحن نريد العنب وليس الناطور

■ الهوية الوطنية ليست سلعة تباع وتشترى وهناك مستحقون مظلومون وفق الأوضاع الحالية

■ تصلني بعض الاستفسارات وأقرأ بعض التعليقات التي تدل على أنهم لم يقرؤوا هذا القانون

■ وجهت الدعوة لحضور جلسة خاصة تعقد اليوم والتي سيتم خلالها مناقشة عدد من القوانين

■ بانتظار انتهاء كامل المسحات حيث ستقوم «الصحة» بإرسال كشف بالمسموح لهم الحضور

تصوت عليه في اجتماعها اليوم

«المالية» البرلمانية: مشروع قانون بشأن «عملاء البنوك المتضررين من تداعيات كورونا»

جانب من اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماع فرعي عقدته امس مشروع القانون المقدم من الحكومة في شأن دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا.

وقال عضو اللجنة النائب ماجد المطيري في تصريح بمجلس الأمة عقب الاجتماع إن مشروع القانون جيد وأن الحكومة تأخرت فيه كثيرًا وهو يهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأيضًا الشركات الأخرى بما يساعد في تنشيط الاقتصاد.

وأضاف أن الاجتماع تم بحضور وزيرالمالية براك الشيتان ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان، وممثلين عن البنك المركزي وهيئة الاستثمار والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واتحاد مصارف الكويت والجمعية الاقتصادية.

وبين أنه تم الاستماع لرأي الحكومة والجهات التي حضرت الاجتماع، وسيتم على هامش جلسة اليوم التصويت على التقرير النهائي للجنة بشأن مشروع القانون وإحالته للمجلس.

■ المطيري: تم الاستماع لرأي الحكومة والجهات التي حضرت الاجتماع

ماجد المطيري

مع زيادتها 5 في المئة سنويا

«الصحية» البرلمانية تطالب برفع نسبة العمالة الوطنية في «النفطي الخاص» إلى 50 %

■ حماد: وزير النفط أبدى تعاونه مع اللجنة وموافقته على زيادة هذه النسبة وهذا يسجل له

جانب من اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل امس تكليف مجلس الأمة لها بحث عدم تطبيق قانون العمل بالقطاع النفطي على العاملين الكويتيين بالقطاع النفطي الخاص بحضور وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د. خالد الفاضل وعدد من قياديي الوزارة، والفريق التطوعي للعاملين الكويتيين بالقطاع النفطي الخاص.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بمجلس الأمة إن المناقشات تركزت حول مطالبات اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات المشروعة للعمالة الوطنية في القطاع النفطي الخاص.

وأوضح أن الاجتماع استعرض إحصائيات حول عدد العاملين في القطاع النفطي الخاص الذين يشملهم التكويت والذي يصل عددهم إلى 14 ألفًا منهم 4 آلاف شملهم التكويت فعليًا، و10 آلاف لم يشملهم.

وبين أنه وفقًا لإفادة وزير النفط فإن نسبة التكويت في القطاع النفطي الخاص تصل إلى 25% وتم رفعها حسب رد وزير النفط خلال الاجتماع إلى 30%.

وقال حماد إن اللجنة طالبت بتكويت العشرة آلاف الباقية ورفع نسبة التكويت إلى 50% على أن يتم رفعها 5% سنويًا خاصة وأن نسبة العمالة الوطنية في دول الخليج أعلى من نظيرتها في الكويت.

وأكد حماد أن وزير النفط أبدى تعاونه مع اللجنة وموافقته على زيادة هذه النسبة وهذا يسجل له، مضيفًا أن اللجنة سوف تتابع مطالب العمالة الوطنية في القطاع النفطي الخاص حتى يتم تنفيذها.

من جهته قال عضو اللجنة النائب د. حمود الخضير إن وزير النفط د. خالد الفاضل أكد للجنة العمل على دراسة أوضاع العاملين في القطاع النفطي الخاص من أجل وضع لائحة تنظم عملهم وتتضمن مساواتهم في البدلات مع نظرائهم في القطاع الحكومي.

ولفت إلى أن اللجنة اقترحت تعديل اللائحة الداخلية للقطاع النفطي لإيجاد هيكل تنظيمي خاص لهؤلاء العاملين والذي يبلغ عددهم 14 ألف عامل تقريبًا.

وأوضح الخضير أن الوزير الفاضل تعهد برفع نسبة التكويت تدريجيًا إلى أن تصل إلى العدد المطلوب لإحلال العمالة الوطنية في هذا القطاع الحيوي المهم.

وأضاف أن اللجنة أكدت بدورها ضرورة تطبيق حكم محكمة التمييز واجب النفاذ لمساواة العاملين في القطاع النفطي الخاص بنظرائهم في القطاع الحكومي، مشددًا على مشروعية مطالب العاملين في القطاع النفطي الخاص خاصة وأن الأعمال متشابهة في كلا القطاعين.

وأضاف أن من بين تلك المطالب صرف بدل طريق وبدل الساعات الإضافية والعلاج المجاني للعاملين وأسرهم وبدل السكن ومساواتهم في الرواتب الحالية والامتيازات الأخرى.

■ الخضير: ضرورة تطبيق حكم «التمييز» لمساواة العاملين في «النفطي الخاص» بنظرائهم في «الحكومي»

أكد أنه لا يعقل أن يراجع المواطن الكويتي المستشفى في المملكة مرتين

العتيبي: على «الصحة» و«الداخلية» التنسيق مع الجهات المعنية في السعودية بشأن فحص «pcr»

طالب النائب خالد العتيبي وزارتي الصحة والداخلية بضرورة التنسيق مع الجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية لمعالجة قضية فحص "pcr" بحيث يتم إرسال النتائج بعد أخذ المسحات من المستشفيات إلى المنافذ الكويتية وفق آلية معينة عن طريق شبكة يتم استحداثها.

وأضاف العتيبي: لا يعقل أن يراجع المواطن الكويتي المستشفى في المملكة مرتين مرة لإجراء المسحة ومرة أخرى لاستلام النتائج في زيارة قد تستغرق يومين أو أكثر لاسيما وأن هناك بعض المناطق تبعد عن المستشفيات مئات الكيلومترات، مطالبا بسرعة التنسيق لمعالجة هذه القضية التي سببت تأخيرا وإزعاجا للمواطنين.